

نظام الولاية في إبرام عقود الزواج بين الثابت والمستحدث
بقلم الدكتورة الياس مسعودة نعيمة
جامعة الدكتور الطاهر مولاي /سعيدة/الجزائر .

المقدمة :

الولاية في الزواج من الموضوعات الوثيقة الصلة بحياة الأفراد، ومن الموضوعات التي أحاطتها الشريعة الإسلامية بمالة من القدسية والإحترام والتي قيدها المشرع بضرورة إتباع إجراءات معينة. ذلك أن عقد القران من أقدم الروابط التي تنشأ بين الرجل والمرأة، واعتبره الله سبحانه وتعالى ميثاقا غليظا⁰. فهو عقد ديني ومدني في آن واحد، ولذلك ليس كغيره من العقود الأخرى، لما له من آثار لا تنعكس على الزوجين فحسب، بل على أسرتهما وعلى المجتمع ككل.

وقد نظرت الشريعة الإسلامية نظرة خاصة لعقد الزواج، حتى في مرحلة الإعداد والتحضير، ففي هذه المرحلة بالذات يتجلى تطبيق نظام الولاية، فما المقصود بنظام الولاية في الزواج؟ وما مدى اعتبارها شرطا لصحة عقد الزواج؟ وما حدودها؟ وعلى من تثبت؟ وكيف عالج المشرع الأسري هذا النظام؟

1-تعريف الولاية وأسباب ثبوتهما، وحدود ووظيفة الولي في إبرام الزواج

- للخوض في موضوع الولاية يجب التعرف أولا على معناها اللغوي والفقهية، ودور الولي في عقد الزواج بالذات دون غيره من العقود
- أ- تعريف الولاية: الولاية لغة بفتح الواو وكسرهما مصدر لفظ ولي، فيقال فلان ولي الشيء إذا ملك أمره² ، وللولاية في اللغة ثلاث معان:
- أ- النصر، قال الله تعالى "والله ولي المؤمنين"³ أي ناصرهم.
- ب- السلطة، لأن كون الشخص ذا ولاية على شيء فهو ذو سلطة عليه، فيقال السلطان ولي الأمر.
- ج- تولي الأمر والتصرف فيه، لأن من ولاه الشرع والقانون على قاصر أو مجنون أو معتوه فقد ولاه أمر إدارة شؤونه والتصرف فيها.

والولاية اصطلاحاً، هي حق منحه الشريعة الإسلامية لبعض الناس يكتسب به صاحبه تنفيذ قوله على غيره، رضي الغير أو لم يرض. وسببه أحد أمرين، أولهما عجز الذي ينفذ القول عليه، وثانيهما قصور أهليته عن التصرف بنفسه⁴.

وهي أيضاً سلطة ثابتة لشخص بالغ عاقل، تخوله القدرة على إنشاء التصرفات الشرعية النافذة لنفسه ولغيره، ومحل هذه التصرفات إما أن تكون متعلقة بمال المولى عليه فتشمل المتاجرة في أمواله وممتلكاته وعقاراته، والبيع والشراء لمصلحته، وتسمى بالولاية على المال. وإما أن تكون متعلقة بشخص المولى عليه، فتشمل تعليمه وتطبيبه والعناية به، وتزويجه، وتسمى هذه الولاية بالولاية على النفس والمال معاً، فتشمل شؤون المولى عليه المالية والشخصية⁵.

١١- أسباب ثبوت الولاية: من خلال التعريف السابق يتضح أن الولاية حق لمن ثبتت له، ولكن حتى يكتمل المعنى لابد من البحث في سبب ثبوتها والذي يرجع الى عاملين أساسيين:

أ- نقص الأهلية: تثبت الولاية على ناقص الأهلية، ليتولى الولي مباشرة العقود والتصرفات بدلا من المولى عليه، سواء كانت ذات صبغة مالية أولا. والعلة من ذلك أن صغر السن يمنعه من حسن تقدير الأمور، ومن إدارة أعماله ومصالحه، كما أنها تثبت على المجنون والمعتوه والسفيه، لنقص أهلية هؤلاء، وسوء تقديرهم لعواقب الأمور، ولهذا جعل المشرع⁶ هؤلاء ولوا يباشر الأمور الخاصة بهم سواء كانت ذات صبغة مالية أو أنها أمور خاصة بشخصه كتطبيبه وتعليمه.

ب- الأنوثة: تعد الأنوثة من أسباب الولاية بذاتها من غير أن تكون مرتبطة بصغر سن أو آفة من آفات العقل. وتثبت الولاية على الأنثى لسببين إثنين هما:

أولهما: كون المرأة بطبيعة تكوينها عرضة لآفات المجتمع أكثر من الرجل، وأن المرأة إذا أصيبت في شرفها أو سمعتها فإن الخزي لا يلحقها وحدها، بل يلحق أسرتها كذلك، ولا يمكن المحافظة على الأنثى إلا بمشاركة زوجها في المحافظة على نفسها، وأن هذا الشريك لا يكون إلا من أسرتها لأن ما ينفع الفتاة ينفعه وما يلحق بها العار يلحقه به. بالإضافة إلى أن

المرأة بطبيعته تكوينها النفسي عاطفتها قوية لما هيأها الله به من شرف لأومومة وإرضاع أطفالها، وأن قوة العاطفة هذه تجعل صاحبها عرضة للتأثر⁷.

ثانيهما: قوامة الرجل على المرأة، وذلك لقوله تعالى "الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم عن بعض وبما أنفقوا من أموالهم فالصالحات قانتات حافظات للغيب بما حفظ الله"⁸.

وبهذا فقد جعل الله سبحانه وتعالى للرجال قوامة على النساء بسبب ما فضل به تكوين الرجال، فجعل العقل مسيطرًا على أفعالهم، وذلك لأنهم يتحملون أعباء كسب القوت، في حين جعل قوامة المرأة داخل بيتها في المحافظة على أسرتهما ورعاية الأبناء.

وليست قوامة الرجل هذه قهرا وإذلالا وتحكما، بل هي حماية ورعاية وقيام بالواجب، وليست مجرد إستمتاع بحق، فليست حقا خالصا للرجل ولكنها واجب عليه يرعاه حق رعايته. وهذا خلافا لما يدعيه بعض فقهاء الغرب من أن الولاية هي حق مطلق وسلطة تحكم بدون حدود ولا قيود ومنافية لمبادئ الحرية في الزواج⁹، كما قد سار القضاء الفرنسي في الجزائر على تكييف المؤسسات الإسلامية بالتأخير والتحجر وذهب إلى اعتبار نظام الولاية في الزواج بأنه وحشي وخشن أو فظ¹⁰.

وفي فترة ما بعد الإستقلال فقد إستقر القضاء على اعتبار الولي ركنا في العقد وذلك حتى قبل صدور قانون الأسرة، فقد قضت المحكمة العليا في 1966/12/7 بأنه "من المقرر في الشريعة الإسلامية أن الزواج المنعقد بدون رضا ولي الزوجة هو زواج باطل بطلانا مطلقا ومن ثم يجوز للقضاء أن يحكم به من تلقاء نفسه"¹¹.

وبصدور قانون الأسرة سنة 1984 ذهب المشرع إلى اعتبار نظام الولاية في الزواج نظام حماية ورعاية وجعلها ركنا في الزواج، ومنع الإجبار في إستعمالها. وهذا ما إستقر عليه القضاء أيضا، حيث اعتبر الولاية ركنا لا ينعقد الزواج بدونه، وقد جاء في قرار للمجلس الأعلى في 1989/1/2 أنه "من المقرر شرعا وقانونا أن للنكاح أربعة أركان هي: صداق، صيغة، رضا الزوجين، شاهدين، بالإضافة إلى خلو الزوجين من الموانع الشرعية، ولما كان الثابت في قضية الحال أن الشاهد الأول صرح أنه لا يوجد ولي ولا صداق وأن الشاهد الثاني صرح أنه استدعي لحفلة عشاء، ولا يعرف شيئا عن الزوج والزوجة، فإن قضاة

الإستئناف قضوا برفض الدعوى لعدم التأسيس لإنعدام ركنين هما الولي والصدّاق¹². ولم يقف التشريع ولا القضاء عند هذا الحد بل تصدى كل من جانبه إلى إساءة إستعمال هذا الحق.

2- حدود ووظيفة الولي في إتمام زواج المولى عليها :

إذا كان الولي شرطاً من شروط الزواج، فهل يكون للولي حق تزويج من في ولايته بدون موافقتها؟ وهل يصح للمرأة أن تعقد زواجها بغير وليها إذا لم يكن موافقاً على ذلك؟ للإجابة عن ذلك أتعرض إلى آراء الفقهاء ثم إلى موقف المشرع.

أ- آراء الفقهاء بشأن الولاية في الزواج : إنقسم الفقهاء بشأن الولاية في الزواج إلى

فئتين .

أ- القائلين بإشتراط الولاية في النكاح وأدلتهم: ذهب فريق من الفقه إلى إعتبار الولاية ركن في الزواج وأنه لا يمكن أن ينعقد بإنعدام ركن الولي، ولهم أدلة، فمن الكتاب قوله تعالى "فإذا بلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن إذا تراضوا بينهم بالمعروف"¹³.

أما من السنة فدليلهم قول الرسول صلى الله عليه وسلم "لا نكاح إلا بولي"¹⁴ . كما أنه صلى الله عليه وسلم لما خطب أم سلمة رضي الله عنها إعتذرت بأعذار من جعلتها أن أوليائها غيب، فقال عليه الصلاة والسلام ليس في أوليائك من لا يرضى، قم يا عمر فزوج أمك من رسول الله، ولم يقل لها أنكحي أنت نفسك ، مع أنه مقام البيان¹⁵.

ب- القائلين بعدم إشرط الولاية في النكاح وأدلتهم : ذهب جانب من الفقه إلى القول أن الولي لا يعد شرطاً لصحة النكاح ودليلهم في ذلك قوله تعالى "فإذا بلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن إذا تراضوا بينهم بالمعروف"¹⁶. ووجه الإستدلال بهذه الآية على عدم إشرط الولي في النكاح أن هذه الآية ليس فيها أكثر من هي قرابة المرأة أن يمنعوها من النكاح، وليس فهمهم عن العضل ما يفهم منه إشرط إنهم في صحة العقد لا حقيقة ولا مجازاً¹⁷.

أما أدلتهم من السنة قول الرسول صلى الله عليه وسلم "الأيّم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأمر وإذنها صماتها"¹⁸.

ومن خلال هاذين الرأيين يتبين طبيعة الحق الذي يخوله الشرع للولي، فهو حق له ولكنه ليس حقا مطلقا، وإنما يأتي لستمه إرادة المولى عليها، فهو حق مشاركتها في إتمام الزواج حسب صفتها إن كانت بكرا أو أйма. فذهب الفقهاء إلى أن الولاية قسمان، ولاية إجبار وولاية إختيار. فولاية الإجبار تخول لمن منحه الشرع إياها إجبار المولى عليها في التزويج إما بسبب الصغر أو الجنون أو البكارة، وبالتالي لا يكون للمولى عليها إختيار أمام هذا الزواج فلا يؤخذ رأيها في الزواج ولا في المهر ولا في شيء مما يتعلق بذلك¹⁹.

ولكن ذلك ليس رأيا متحجرا وإتجاها لتقييد حرية المرأة، لأن الولي مقيد في كل هذا بشرط الكفاءة، لأن الزوج إذا لم يكن كفئا كان للمولى عليها خيار الفسخ، وبالتالي فمعيار الكفاءة الذي يحقق مصلحة المولى عليها هو الحد الفاصل بين إستعمال الولي لحقه إستعمالا مشروعا، وبين إستبداده وتعسفه في الإستعمال. وقد روي عن الرسول صلى الله عليه وسلم أن فتاة بكرا أتت اليه تشكو له أباه الذي زوجها وهي كارهة فخيرها بين البقاء وفسخ العقد²⁰.

وقد جاء هذا لرد عادات كانت مستفحلة في الجاهلية، إذ كان الرجل إذا مات كان أولياؤه أحق بإمرأته من ولي نفسها، إن شاء بعضهم زوجها وإن شأؤوا لم يزوجوها، وكان الرجل كذلك يرث المرأة ذي قرابة فيعضلها حتى تموت أو ترد إليه صداقها، فأحكم الإسلام عن ذلك. فإذا خيف على المرأة ولم ترد أن تتزوج فإنها تجبر على الزواج ولا يكون الجبر هو الأب بل القاضي وذلك حتى تكون في عصمة زوج يمنعها من الفساد، ولا بد أن يكون كفئا لها وبمهر المثل²¹.

وقد ذهب الحنفية إلى أنه للمرأة أن تزوج نفسها بغير إذن وليها وزواجها صحيح لا إعتراض عليه وهذا هو الرأي الراجح في المذهب الإمامي²². وذهب الجمهور إلى أن الزواج لا ينعقد بعارة النساء مطلقا ولو كانت بالغة عاقلة رشيدة، وليس لوليها أن يجبرها إذا كانت بكرا، وعند مالك له أن يجبر البكر إلى أن تبلغ الثلاثين أو الثالثة والثلاثين²³.

ولقد سألت الإمام مالك إمراة ولها ابنة في حجرها وقد طلق الأم زوجها عن ابنة له منها، فأراد الأب أن يزوجه من ابن أخ له، فأنت الأم إلى الإمام مالك فقالت له إن لي

ابنة وهي موسرة مرغوب فيها، وقد أصدقت صداقا كثيرا فأراد أبوها أن يزوجه من ابن أخ له معدما لا شيء له، أفترى لي أن أتكلم، قال نعم إني أرى لك في ذلك متكلمًا، إني أرى أن نكاح الأب إياها جائزا عليها إلى أن يأتي من ذلك ضرر فيمنع من ذلك²⁴.

١١- موقف المشرع الجزائري من تولي المرأة لعقد الزواج : لا خلاف في أن المشرع الجزائري جعل من الولاية ركنا من أركان الزواج التي لا يصح بدونها، ولكن موقفه بشأن دور الولي في عقد النكاح عرف تعديلا بعد صدور الأمر 05-02 و التي جعلته عرضة لهالة من التعليقات والانتقادات .

أ- قبل صدور الأمر 05-02: كان المشرع سابقا يفرق بين حالتين بشأن دور الولي في الزواج، الأولى يكون له فيها حق الاعتراض على الزواج ومنع من في ولايته من إتمامه دون أن يكون ذلك ظلما منه ولا تعسفا، مادام المشرع قد حدد صفة في المولى عليها وهي البكارة. وبمفهوم المخافة لا يمكن له في الحالة الثانية منع غير البكر من الزواج. وأقل المشرع على الولي أبا كان أو غيره باب الإيجاب في الزواج مطلقا سواء للبكر أو لغير البكر. إلا أن هنالك ثمة إشكال كان يطرح آنذاك هوفي حالة ما إذا رغبت المرأة في الزواج من رجل ورفض وليها إتمام هذا الزواج؟

كانت المرأة إذا بلغت سن أهلية الزواج، وأرادت أن تتزوج من شخص أهل للزواج، وكان كفئا لها ويسعدها في حاضر ومستقبل حياتها معه، فإن من حقها أن تتحدى إرادة والدها وتتزوج سواء رضي بهذا الزواج أو لم يرض. وإذا هو إعترض على زواجها ووقف في طريقها أو قرر أن يمنعها من إبرام العقد فإن المشرع كان يسمح لها برفع أمرها إلى القاضي لتطلب منه إذنا بالزواج بمن رغبت فيه²⁵ .

وقد عرف القضاء تطبيقات لهذا المبدأ فقد جاء في قرار للمحكمة العليا في 30/3/1993 أنه "من المقرر شرعا وقانونا أنه لا يجوز للولي أن يمنع من في ولايته من الزواج إذا رغبت فيه وكان الأصلح لها، وإن وقع المنع فللقاضي أن يأذن به مع مراعاة أركانه، ولما كان الثابت في قضية الحال أن البنت راشدة وعبرت عن رضاها، وأن الراغب في زواجها معلم وله مسكن، فإن والدها الطاعن لم يشر الأسباب التي دفعت به لمنع هذا الزواج، لذا فإن

قضاة الموضوع كانوا على صواب لما رخصوا للمطعون ضدها بالزواج مما يتعين رفض الطعن لعدم تأسيسه"26.

ب- بعد صدور الأمر 02-05: يصدر هذا الأمر المعدل والمتمم لقانون الأسرة قامت هالة كبيرة بشأن ماتعلق منه بنظام الولاية في الزواج، إلا أنه من خلال إستقراء نصوصه فإنه لم يعط على الإطلاق للمرأة حق إبرام عقد الزواج دون ولي ولو كان يشترط موافقتها صراحة. حيث تنص المادة 11 منه على أنه "تعقد المرأة الراشدة زواجها بحضور وليها وهو أبوها أو أحد أقاربها أو أي شخص تختاره".

فالزواج بالنظر الى نصوص الأمر 02-05 لا يصح إلا بولي ولا تملك المرأة تزويج نفسها، وقد يرى البعض أن هذا حط من قيمة المرأة، وهضم لحقوقها بما لا يتماشى ومطامح المرأة المعاصرة ووضعها الحالي في المجتمع، إلا أن تدخل الولي في الزواج حصانة لها حتى لا تتخدد بالمظاهر، وإنما تركز إلى ولي يشاركها في إختيار زوجها، ويتفحص معها ظاهر الأمور وباطنها، ذلك أن المرأة عاطفية بطبعها، سهلة الإغترار، وتدخل الولي ضروري أيضا حتى يظهر أن المرأة لم تتولى الركون إلى الرجل وحدها دون علم ذويها، لأن ذلك أول مظاهر النكاح الشرعي. كما أن قيام الولي بعقد الزواج بهيئته وعشيرته وأنصاره، وخيرته ليكونوا حماة هذه المرأة والذائدين عنها27.

وإذا كان المشرع سابقا سمح للمرأة باللجوء الى القضاء ليرفع عنها القاضي ظلم وليها لها، في حالة إمتناعه عن إتمام الزواج، رغم أن الزوج كفى وصالح لها، وما ينتج عن ذلك من حرج لها ولوليها، أصبح لها الآن حق إختيار ولي يتولى عقد زواجها، لأن الولي يستعمل حق الولاية في الأصل لتحقيق مصلحة هي في الحقيقة مصلحة من في ولايته، إلا أنه قد يمتنع عن تزويجها لأنها عاملة، وأنه يستولي على مرتبها كل شهر، أو أن يدعي بأن نسب هذا المتقدم للزواج بمن في ولايته لا يناسب شرف أسرته، مثلما غرس الإستعمار تلك الأفكار في المجتمع الجزائري التي فرقت بين قبائل من الأشراف وأخرى لا تتناسب لعرق الشرف. أو أن يدعي الولي بأن الصداق المقدم إلى من في ولايته لا يناسبه، علما بأن الصداق من حقها هي لا من حق وليها. إلا أنه ومع صدور الأمر 02-05 سمح لها المشرع أن تختار وليها من إقاربها لكي يتولى إتمام زواجها دون حاجة لأن ترفع أمرها إلى القضاء.

وبذلك فقد جعل المشرع الولاية المنصبة على المرأة ولاية إختيارية تعتمد على إذنها وموافقتها مادامت عاقلة مميزة رشيدة، فلها ذمة صالحة لكل الإلتزامات، ولها إرادة مستقلة لتنشئ تصرفات يقرها الشرع²⁸. والولي هو ممثل المرأة الذي يقف بجانبها ويكتب إسمه في عقد الزواج، وهو الذي يعبر عن إرادة وشروط الزوجة في مجلس العقد في حدود مهمته، لأن الحياء يمنعها من التعبير عن ذلك في مجلس العقد الذي قد يحضره غرباء من أهل الزوج. واشترط موافقة المرأة وعدم منعها من الزواج بمن ترغب فيه، مما يجعل نظام الولاية يتسم بالحماية والحرية بعيدا عن الضغط أو الإكراه أو الإجبار.

والمنطق يقضي بأن قلة تجارب المرأة وخضوعها للعاطفة وسرعتها في إتخاذ القرار كثيرا ما يدفع بها إلى التهلكة، فمن مصلحتها جعل الزواج بيد الرجال لأنهم أخبر بذلك من النساء لكثرة إختلاطهم وممارستهم شؤون الحياة²⁹.

ومن جانب آخر أقفل المشرع صراحة باب الإجبار على الولي في شأن القاصرة إذ تنص المادة 13 من نفس القانون على أنه "لا يجوز للولي أبا كان أو غيره أن يجبر القاصرة التي هي في ولايته على الزواج، ولا يجوز له أن يزوجه بدون موافقتها" كما أن القضاء في بلادنا كان مستقرا على هذا المبدأ، إذ قضت المحكمة العليا في قرار لها بتاريخ 1984/9/24 بأنه "من المقرر شرعا أن الزواج لا يقوم إلا على أركان مبنية بوضوح، ويقول ابن زيد القيرواني في رسالته لا نكاح إلا بولي وصداق وشاهدي عدل، وأيضا لا يزوج البنت أبا أو غيره إلا برضاها، ولا تأذن إلا بالقول ومن ثم فإن القضاء بما يخالف أحكام هذا المبدأ يعد خرقا لأحكام الشريعة الإسلامية"³⁰. فحتى في شأن القاصرة لا يجوز للولي أبا كان أو غيره أن يزوجه المرأة بدون موافقتها.

كما جعل المشرع من الرضا ركنا بإنعدامه يبطل عقد الزواج، ولا يمكن تصور الإكراه في عقد الزواج، اللهم إلا إذا كان إكراها أدبيا أو كان الضغط الممارس عليها يمنعها من التعبير بكل حرية عن إرادتها، كأن نتصور مثلا موافقتها على شخص لا ترغب فيه إرضاء لرغبة والدها، لأن العقد يتم أمام موظف عمومي، إلا إذا كان ثمة تواطئ بين هذا الموظف والولي.

الخاتمة

ورغم جميع الإنتقادات التي وجهت للأمر 05-02 و الهالة التي أحاطت بنظام الولاية في إبرام عقود الزواج، فإنها تبقى ركنا من أركان الزواج قبل أن تكون حقا للولي، وهي غرض إجتماعي يتمثل في حفظ المرأة وزواجها من رجل كفى لها، وحمايتها من التهور والسعي وراء عاطفتها، وضمان الإستقرار في العلاقات الأسرية. فإذا رفض وليها إتمام هذا الزواج، وكانت المرأة راشدة إنتقلت الولاية إلى غيره من الأولياء ممن تختارهم المرأة لتمثيلها في مجلس العقد. وإن كان يشترط رضاها فإنه لا يكفي وحده لإبرام عقد الزواج بل لابد من حضور الولي باعتباره ركنا لا يصح الزواج في غيابه.

الهوامش

1. - "..... وأخذنا منكم ميثاقا غليظا....."، سورة النساء، الآية 154.
2. - أبو الفضل جمال الدين محمد ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1955، ج 11، ص 451.
3. - سورة آل عمران، الآية 68.
4. - محمد أبو زهرة، الولاية على النفس، دار الفكر العربي، د س ن، ص 46.
5. - الأكحل بن حواء، نظرية الولاية في الزواج، في الفقه الإسلامي والقوانين العربية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982، ص 15.
6. - المادة 101 من قانون الأسرة الخاصة بالحجر.
7. - محمد أبو زهرة، المرجع السابق، ص 48.
8. - سورة النساء، الآية 34.
9. - Cf; GH Bousquet, Précis de droit musulman, p105, cité par; العربي بلحاج، الوجيز في قانون الأسرة، ص 121
10. - Tribunaled Costantine, 12/8/1903, RATMIJ, 120, 1904, p266, cité par ; العربي بلحاج، المرجع السابق، ص 121
- 11 - م أ، غ أش، 1966/12/7، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والإقتصادية والسياسية، 1968، عدد 1، ص 139.
- 12 - أنظر، م أ، غ أش، 1989/1/2، ملف رقم 51107، م ق 1992، عدد 3، ص 53.

- 13- سورة البقرة، الآية 231، وقد نزلت هذه الآية بشأن معقل بن يسار إذ كانت أخته تحت أبي البذر، فطلقها هذا الأخير، وتركها حتى انقضت عدتها، فندم على هذا الطلاق، فخطبها مرة ثانية، فأبى أخوها أن يزوجه منها، وقال وجهي من وجهك حرام إذا تزوجته، فترلت في حقه، فدعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال إن كنت مؤمناً فلا تمنع أختك عن أبي البذر، فقال آمنت بالله وزوجتها منه..... أنظر، الشوكاني، نيل الأوطار، ص 125
- 14- روته عائشة وأبي موسى وابن عباس، أنظر محمد بن علي بن محمد لشوكاني، نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، دار الجيل، بيروت، د س ن، ج 5، ص. 118.
- 15-، الأكل بن حواء، المرجع السابق، ص. 25.
- 16- سورة البقرة، الآية 231.
- 17- ابن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، شركة ومطبعة مصطفى الحلبي، الطبعة الرابعة، 1975، ج 3، ص 10.
- 18- متفق عليه، أنظر الشوكاني المرجع السابق، ص. 125.
- 19- الأكل بن حواء، المرجع السابق، ص. 65.
- 20- الشوكاني، المرجع السابق، ص. 123.
- 21- محمد أبو زهرة، المرجع السابق، ص 168-169.
- 22- محمد أبو زهرة، أبو حنيفة، حياته فقهه وآراؤه، دار الفكر العربي، د س ن، ص. 130.
- 23- عبد الرحمن الجزيري، الفقه على المذاهب الأربعة، دار الكتاب العلمية، بيروت، 1986، ص 51.
- 24- فتحي الدريني، الحق ومدى سلطان الدولة في تقييده ونظرية التعسف في استعمال الحق بين الشريعة والقانون، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، الطبعة الأولى، 1967، ص 478.
- 25- المادة 12 من قانون الأسرة الصادر في 1984/6/9 والمعدلة بموجب الأمر 05-02 المؤرخ في 2005/2/27
- 26- م ع، غ أ ش، 1993/3/30، ملف رقم 90468، م ق، 1994، عدد 3، ص 66.
- 27- محمد الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، ص 158، عن محمد الصالح أوصديق، أحكام الأسرة في الإسلام، دار هومة، 199، ص 49.
- 28- محمد رشيد رضا، حقوق النساء في الإسلام، المكتب الإسلامي، ص 26.
- 29- ابن قدامة، مغني المحتاج، مكتبة الرياض الحديثة، 1972، ج 7، ص 6.
- 30- م ع، غ أ ش، 1984/9/24 ملف رقم 34438، م ق، عدد 1، ص 6